

Distr.: General
19 November 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم بشأن تصعيدات الميليشيات الحوثية في الحديدة وأجزاء أخرى من الساحل الغربي لليمن. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى ما يلي:

إن تقدم الميليشيات الحوثية وسيطرتها على المواقع التي أخلتها القوات المشتركة في محافظة الحديدة بهدف إعادة انتشارها يشكلان انتهاكا صارخا لاتفاق ستوكهولم.

وتتخذ الميليشيات الحوثية حملة ملاحقة وانتقام ضد المدنيين تشمل الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء وتشويه جثث الضحايا، في التحيات وجاح والطائف والطور والمجس في محافظة الحديدة. وتمتد انتهاكات الحوثيين إلى أبعد من ذلك لتشمل الهجمات المباشرة على منازل المدنيين والمدارس والمستشفيات. ومثل هذه الانتهاكات الماسة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

فالانتهاكات الحوثية المنهجية تجبر آلاف المدنيين على الفرار من منازلهم خوفا من انتقام الحوثيين، مما يزيد من تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلا.

وإن موقف بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي تكتفي بالتفرج على هذه الانتهاكات، دليل آخر على عجز البعثة عن الإشراف على تنفيذ اتفاق ستوكهولم. فالبعثة كانت ولا تزال رهينة لدى الميليشيات الحوثية، وهذا الأمر يجعلها عاجزة عن تنفيذ ولايتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولذلك، تكرر حكومة اليمن دعوتها مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته وإدانة جرائم الميليشيات الحوثية ومحاسبتها. كما تدعو الحكومة المجلس إلى ممارسة الضغط على الميليشيات الحوثية لاحترام القانون الدولي الإنساني ووضع حد لانتهاكاتها. وتكرر الحكومة تأكيد أن الميليشيات الحوثية لن تفسر الصمت إلا على أنه يعني الإفلات من العقاب.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإتاحة هذه الرسالة لأعضاء مجلس الأمن من أجل نظرهم القيم وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عبد الله علي فضل السعدي

السفير
الممثل الدائم

